

لسانيات الملفوظ نظرياً وتطبيقياً

أ.د. عبد الجليل مرتاض
جامعة تلمسان

(1) الملفوظ لسانيا: برجعنا إلى بعض المعاجم اللسانية الغربية الحديثة

نجدها تعرّف الملفوظ كما يلي¹:

(1) كلمة الملفوظ تشير إلى كل تتابع منتهٍ من الكلمات للسانٍ مُرسلٍ عبّر متكلم واحد أو عدة متكلمين، وأما إقفال الملفوظ فكفيل بوساطة مدة أو وقفة زمنية من السكوت قبل تتابع الكلمات وبعده، هذا السكوت الذي يتجسّد في المتحدثين السليقيين أو غير السليقيين، غير أن ملفوظاً يمكن أن يكون شكلاً من ملفوظ واحد أو عدة ملفوظات، ويمكن أن نتحدث أيضاً عن ملفوظ نحوي، أو غير نحوي، وعن ملفوظ دلالي أو غير دلالي، ويمكن أن نُلقّق بملفوظ نعتاً يصف نمط الخطاب مثل الملفوظ الأدبي، والجدلي الكلامي، والتعليمي، وكذا نمط التبليغ الدال على ملفوظ شفهي أو كتابي، وأيضاً نمط اللغة أي نوعها وسلالاتها. ومجموعة من الملفوظات تكوّن أو تؤلّف المعطيات التجريبية، أي القائمة على الملاحظة والاختبار، وليس على العلم والعقل، مثال ذلك مدونة كلامية شفوية كانت خطية، وهذه المعطيات التجريبية تقوم على التحليل اللساني، لكن وفق النظرية اللسانية التي يتبناها المحلّل، لأن النظرية المتبناة تشرح لنا الملفوظات المنتجة أو تتوسّم الملفوظات الممكنة بالقياس إلى القواعد أو الضوابط التي تحدّد أو تنظّم جمل هذه المدونة أو تلك؛ ففي اللسانيات التوزيعية مثلاً يُعتَبَرُ الملفوظُ فيها جزءاً أو وحدة دنيا *segment* لسلسلة كلامية من طول غير محدد *indéterminée* لكنه محصور ضمن حدود، وبوضوح من خلال أمارات شكلية، كأن يكون مقتبساً أو مأخوذاً من كلام متكلم تبعاً لسكوت مستديم، أو وفق كلام متبوع

بأخذ الكلام من متكلم آخر أو متبوع بسكون مستديم، كما هو الشأن في تبادل الحوارات:

- هل أخذت معطفك ؟

- نعم

- وإذا، ارتدّه لتخرج، لأن الجو بارد.

فالتراكيب الثلاثة السابقة تمثل لنا ثلاثة ملفوظات، لكن خطاباً لمدة ساعتين دون انقطاع هو كذلك ملفوظ، وفي قوله تعالى: "أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قالوا: بلى" ملفوظات، حتى لو كفروا، وقالوا: "نعم" التي لا تزيل النَّفْيَ بعكس "بلى" التي تفيد الإيجاب بعد النفي، لكان ملفوظان.

(2) وربما ذكر الملفوظ أحياناً، وأُريدَ به الجملة، في حالة ما إذا كان تحليل ملفوظات كثيراً ما تقتصر على التحليل للجمل التي تكوّنه، وفي هذه الحالة من الصعب أن نميّز ملفوظاً من جملة أو جملة من ملفوظ، مع العلم أن إشكال الجملة كذلك إشكالات لا حصر لها.

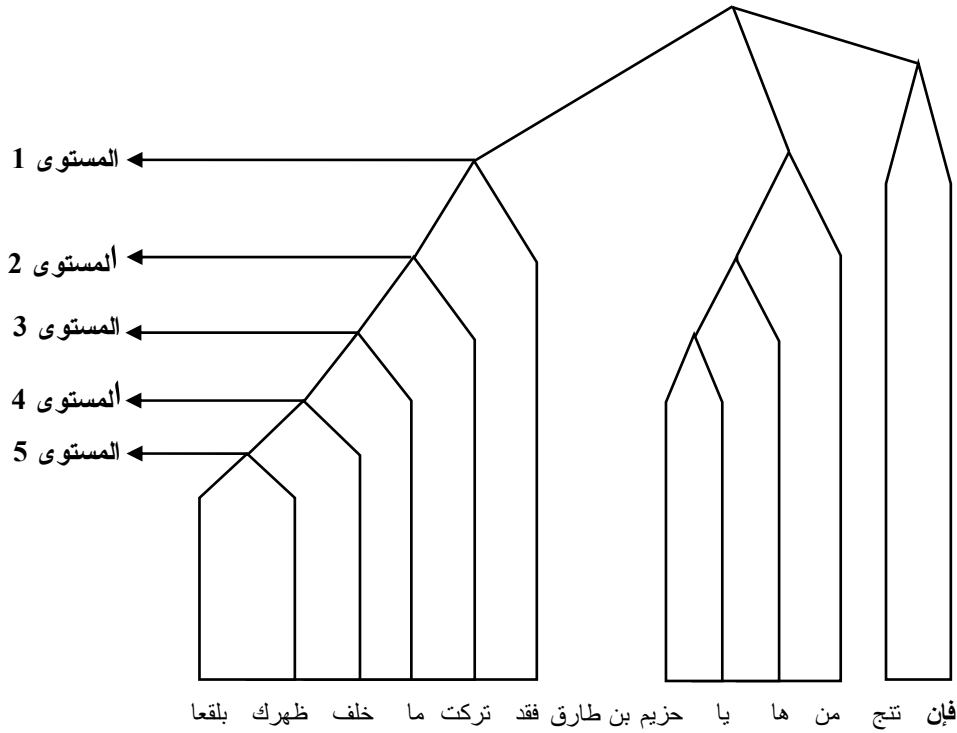
(3) وأحياناً، يكون الملفوظ عبارة عن مدلول لتتابع من الجمل أو جملة، ولذلك يفضل بعض الدارسين استخدام مصطلح ²dictum تفادياً لأي خلط مع الملفوظ الوارد بمعنى النقطة الأولى.

(4) تعبير التحليل للملفوظ يُستخدَم غالباً إيثاراً لتحليل الخطاب كلما كان هذا الأخير غامضاً، لأن الخطاب في اللسان الشائع يشير إلى أحد أنماط الملفوظ، بالإضافة إلى ذلك، المدونات غالباً ما تكون ذات حالة مكوّنة من وحدات دنيا أو أجزاء للملفوظات التي لا تشكّل تتابعاً مستمراً، والملفوظ الذي يقبل بكل سهولة، دون غموض، الجمع nombre pluriel يكون في هذه الحالة مفضلاً للخطاب.

(2) الملفوظ والجملة ؟

في حين ترى مصادر لسانية أخرى أن الملفوظ، بصورة عامة، كثيراً ما يُستخدَم كمرادفٍ لـ"الجملة" أو كمجموعة من الجمل التي يتبع بعضها بعضاً:

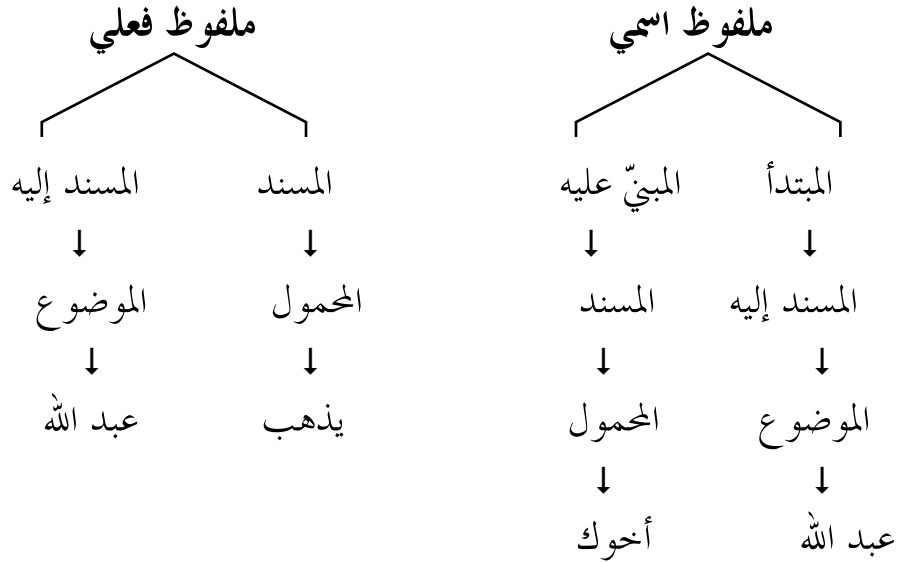
فإن تَنجُ منها يا حَزِيمُ بَنَ طَارِقٍ فقد تَرَكَتْ ما حَلَفَ ظَهْرُكَ بَلْقَعًا

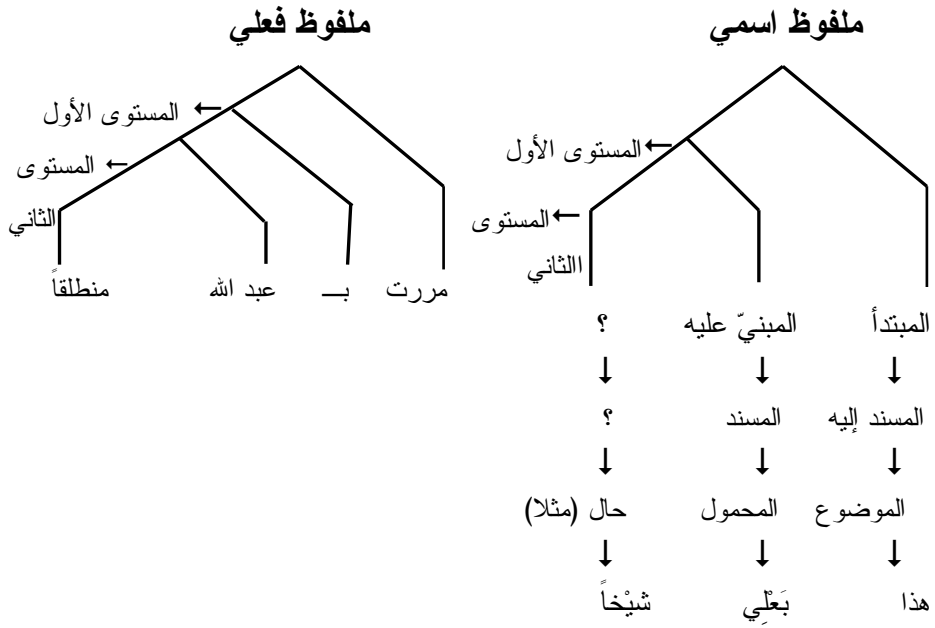


هل هذا البيت مما يقال فيه ملفوظ واحد معادل جملة أم مجموعة الجمل المتتابعة ؟ الجملة لا يشترط فيها كلام تامّ، ولذلك قال اللسانيون العرب القدماء "كل كلام جملة، وليست كل جملة كلاماً" أي أن كل كلام تامّ يحسن السكوت عليه جملة، ومثاله بيت الشاعر أعلاه، لكن جملة أو حتى أكثر أحياناً، حسب طبيعة الملفوظ، لا تكون بالضرورة، وفي كل الأحوال، كلاماً، ولعل التشجير السانتكسي المقترح لتحليل ملفوظات البيت السابق (إلى خمسة مستويات): يرشدنا إلى عدد الملفوظات بمعنى الجمل المتتابعة غير التامة، إلا إذا أخذناها كلها (من فعلية، وندائية، واسمية، وجريّة وظيفية، ...) بعين الاعتبار، ما يسمّى بالملفوظ بوصفه كلاً متتابعاً من الوحدات، كالكلمات التي استعملها هذا الشاعر

القديم هنا، لكن من خلاله هو، وليس عَبْرَ متكلمين سواه، حتى وإن ضَمَّنَ خطابَهُ مُرْسَلًا إليه بعينه (حزيم بن طارق)، وَفَتَحَ ملفوظه بأداة شرط، لكن جواب الشرط لم يكن كافياً لإقفال الملفوظ لولا إنهاؤه بالعنصر لِبَلْقَعاً (الأرض القفْرُ) [الدالّ على الحال، وهنا يجب أن نَحْذِرَ كلَّ الحذر ممَّا يُسَمَّى الفَضْلَةُ أو الفُضَالَةُ في القواعد التقليدية، إذ ليس كل ما خارج المسند والمسند إليه، أو المحمول والموضوع، لا يدخل في صميم الخطاب أو الملفوظ.

وهنا، ونحن نتحدث عن الملفوظ، يَحْضُرُنَا حضوراً عفوياً لم نفكر فيه قط، ما صرَّح به سيبويه، رحمه الله، متحدثاً عن المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلم منه بدأً من الآخر في الابتداء"³ ولكن الفضلات من أحوال، ونعوت، ومعطوفات، و... لا تزاحم المسند والمسند إليه في مستواه الاسمي أو الفعلي أو ...





ويَمَرُّ ثلاثة عشر قرناً على ما أشار إليه سيبويه آنفاً بشأن عدم غناء المسند عن المسند إليه أو العكس، ليأتي أندري مارتني André Martinet ويقول: "عندما نقول: المرأة تغسل القماش la femme lave le linge، فإن القماش يبدو كأنه هامشيّ قليلاً، لأنه يمكن أن نكتفي بالقول: المرأة تغسل، لكن بالتأكيد لا تغسل القماش، لكن إذا أعطينا القضية شكلاً اسمياً غَسَلُ القماشِ من قِبَلِ المرأة، فإن المعالجَ le patient، أي القماش، هو الذي يقترب من النواة du noyau، والقائمة بالفعل، أي المرأة، هي التي تتهمش se marginalise، وإذا فبإمكاننا أن نتبصرَ بنية سانتكسيّة حيث هذه الهامشية cette marginalité⁴ للقائم بالفعل l'agent تُرى مُحسّنة، عندما يكون الفاعل مثلاً مُحققاً actualisateur للإعلام الإضافي الذي يمكن أن نرغب فيه، يُعْفَى se dispenser من الظهور في الملفوظ"⁵.

(3) التحليل مختلف باللغات لا بالنظريات: غير أننا نشهد بأن التحليل بين

الأميرين مختلف، ولعل اختلاف العربية عن اللغات التي طُبّق عليها أندري مارتني بعضاً من نظرياته، ولا سيما الفرنسية، هو الذي يجعل جوانب من التحليل السانتكسية القديمة تختلف عن التحليل السانتكسي الحديث.

إذ، هل الملفوظ "هذا بعلي شيخاً" مثلاً يُفهم في لغة كالفرنسية الفهم نفسه في العربية، وبطريق مباشر، ونحن نعلم أن الحال في الفرنسية لا يتشابه للتعبير عنه سانتكسياً مع الحال في العربية؟⁵

لا نذكر أدنى لحظة في اختلاف فكر آني بفكر زمني، ولكن اختلاف اللغات في مستوياتها السطحية أشد من اختلاف أي فكرين أو منهجين متباينين، بمعنى أن نظرة لساني للملفوظ أو ظاهرة لسانية غالباً ما تصدر عما يتعاطاه ويمارسه تطبيقياً، عوضاً من صدورهما عن استنتاج علمي مانع شامل، ولذا فجميع الرؤى والنظريات اللغوية ما قَدُم منها وما حدث، والتي حاكها لسانيون، نظريات ورؤى متباينة آلياً بأشكالها السطحية، وهذا اختلاف خارجي، وأما الاختلاف الداخلي الذي نقصد به تباين وجهات النظر على مستوى لغة واحدة، كاختلاف بصري مع كوفي أو جرّ بين بصري وبصري أحياناً، فالأمر يشترك فيه المتكلم الطبيعي الذي حلّت لغته محلّ زواله من جهة، والمحلّ اللساني من جهة أخرى، ولربما صرفنا عن كل هذا وذلك لهتناً وراء فهم مصطلح أو الاجتهاد في صناعته، بدل أن نُلهث لهائناً صائباً وراء المدلول نفسه للقضايا التي تُقدم على علاجها.

وأصبح تحليل الملفوظ في اللسانيات الحديثة يحيل إما على الدراسة المقيّدة أو المحدودة بالملفوظ من خلال تحليل توزيعي كالتحليل إلى مؤلّفات أو مقوّمات مباشرة constituents immédiats مثلاً⁶، وإما إلى دراسة واسعة أخرى.

والإشارة السابقة للملفوظ تكشف لنا ضمناً أنّ الحد الذي يفصل الملفوظ l'énoncé بوصفه جزءاً أو قسماً من السلسلة الكلامية، أي تتابع الأصوات الكلامية، أو الخطّية، وبين الخطاب le discours، حدّ غير دقيق، ويسوده كثير من الالتباس، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار كون الملفوظ في أحد شقّيه

دراسة موسَّعة للتلفظ، ولذلك، فلا نَعجب إذا وجدنا لسانياً مثل هاريس Harris يجتزئ ببيان الخطاب وتعيينه كملفوظ متساوق أو متَّصل "énoncé suivi"⁷.

4) الظواهر النطقية الفُومَقِيَّة (فوق مقطعية): وفعلاً، فإن غير قليل من اللسانيين لا يتَوَّأون في تمييز مفهوم "ملفوظ" عن مفهوم "مرسلة message"، مشيراً إلى "ملفوظ" بأنه تتابع لعناصر تقطيعية segmentaux للسلسلة الكلامية، وإلى "مرسلة" بأنها عبارة عن مجموعة لوقائع تقطيعية أو فوق مقطعية (فُومَقِيَّة) suprasegmentaux، أي عدة عناصر تشترك في اللعبة التواصلية أو إنشاء ملفوظ أو جملة تكون خارج لغويو، الذي ينم عنها كل ظاهرة من الظواهر النطقية، وخاصة التنغيم الذي يلعب أحياناً دوراً وظيفياً أو دلالياً:

-سافر محمد ! (إذا لم يكن من عادة محمد السفر)

لكن هذه الظواهر النطقية لا تقبل التحليل إلى وحدات منعزلة وقائمة بذاتها. وتعطينا بعض المراجع اللسانية، وهي تتحدث عن النُّبْر أو أداء الصوت خلال عملية التلفظ، "ليكن الملفوظ: [شارل لا يدخن غليونه بعد فطور الصباح]، هذا الملفوظ يُدلي بتوضيحات مختلفة:

(أ) ما نفهم منه ضمناً لإعلام السامع هنا أن شارل لا يدخن إطلاقاً غليونه بعد فطور الصباح.

(ب) ما يُقدِّم كأمر مقرر هنا أن شارل له عادة التدخين بغليونه sapide صباحاً.

(ج) وما يترك للمستمع لأن يُخَمَّن: فارق نفسي دقيق (التهاب الحلق، نفاذ صبر، مرض، إلخ). وهذا النطق الأخير مُقدِّم بوساطة ظواهر لا تخضع إلى التلفظ المزدوج، وتستعين بوحديات غير قائمة بذاتها، والتي تُجمَلُ عموماً تحت اسم العَروض prosodie، وهذه الظواهر المذكورة مهمَّشة (= غير ضرورية للتعريف النوعي للغة الإنسانية) وفوق مقطعية (فُومَقِيَّة) (= متطابقة مع تقسيم الملفوظ إلى مونيما وفونيمات)⁸:

Phonématique	vs	Prosodie
(علم الفونيمات، دراسة الوحدات الصوتية الصغرى)	ضد	عروض
Segmental	vs	suprasegmental
مقطعي (نطقي)	ضد	فوق مقطعي (فومقي)

وغنيّ عن البيان أن ماهية الظواهر النطقية تتطلب:

(1) الارتفاع، إذا كان عدد الارتجاجات أو الذبذبات في الثانية (تَرْدُد) مرتفعاً، فإنه يقال للصوت إنه صوت حاد aigu، وفي حالة العكس، فإنه يقال صوت خفيف grave.

(2) الحدة أو الشدة، هنا يمكن للأصوات أن تكون قوية أو ضعيفة وقياس قوتها يسمّى الحدة أو الشدة، وكلما كانت ارتجاجات الأوتار الصوتية بفعل الضغط الهوائي الناجم عن الرئة رحية ومنتسعة، كان الصوت أشدّ حدة.

(3) الرئة أو الجرس le timbre، ويشار بها إلى الأولوية التي بمقتضاها تسمح بتمييز الأصل لأصوات من الارتفاع ذاته ومن الشدة أو الحدة نفسها، لأن صوتاً لا يكون أبداً صوتاً عادياً، ولا يكون مُنتجاً دوماً من خلال موجة واحدة، بل عبّر موجات كثيرة، وإذا، فالمجموع لهذه الارتجاجات أو الذبذبات التي تتراكب هي التي تعمل على تكوين الرئة أو الجرس الذي نسمعه دون انتظار ملتقط سمعي أو حتى آليّ للتحكم فيه والتقاطه، وكل ما يقدر الجهاز عليه أن يقتفي ذبذباته الصوتية ليرسمها في منحنيات حسب درجة علو الصوت أو انخفاضه.

(4) والنقطتان السابقتان لأي ملفوظ لا تستغنيان عن المدة الزمنية المدركة التي يقتضيها إرسال صوت ما.

ونظراً لكون هذه الظواهر النطقية مرتبطة وحسب بالنشاط الصوتي المختلف، فإن دراسته يمكن أن تُعدّ دراسة هامشية أو ثانوية من وجهة نظر لسانية، كما صرّح بذلك أندري مارتني⁹.

5) هل من تعريف دقيق للمفوض ؟

وبناء على الإدراك الغامض للمفوض الذي يُطلق، وقد يُراد به مصطلحات أو مفاهيم أخرى تتشابه معه، وتدور في فلكه مثل الجملة، والتراكيب، والخطاب والكلام، والكفاءة، والأداء، ... فإن جورج مونان، لا يتردد كثيراً في تحديد المفوض بأنه "كل قطعة من السلسلة الكلامية موجودة في انقطاعين ناجمين إما عن سكوت، وإما نتيجة لتغيير المتكلم، والتي لم يُتحقق منها أو لم تُحلَّ بعدُ إلى جمل¹⁰".

وتبقى هذه التعاريف نسبية وغير دقيقة، فشومسكي مثلاً يعتبر الجملة تنتمي إلى الكفاءة *la compétence*، وهو ما يعادل اللغة عند دي سوسور والمفوض ينتمي إلى الأداء أو الإنجاز الفعلي للكلام *la performance*، أو الكلام عند دي سوسور، فقول النابغة "وقفتُ فيها أصيللاً أسائلها" في العصر الجاهلي مفوض يختلف عن "وقفت فيها أصيللاً أسائلها" المتلفظ به شخص ما في بداية الألفية الثالثة، وبعبارة بسيطة، فإن "أشعر بوجع في رأسي" يختلف عن "أشعر بوجع في رأسي" المتلفظ به من عُمَر في العصر الأندلسي مفوض يختلف عن "أشعر بوجع في رأسي" المتلفظ به من ناصر في أي زمن لاحق، غير أن هذين المفوضين لا يحدّثان حدوثاً متفقاً عليه سلفاً، بل هما عبارة عن توارد أو من باب المصادفة، لكن هذه التواردات لا يُنظر إليها على أنها تمثّل الجمل نفسها، بل هي تواردات متميّزة لجملة واحدة، الأمر الذي يوحي بأن مفهوم الجملة أكثر تجريداً منه بالنسبة للمفوض.

6) تداخل الجملة بالمفوض: وحيث إن الجملة تتداخل مع المفوض، فهي

تتشابه إذاً، مع كل المفاهيم والمصطلحات التي تتصل قريباً أو بعداً بالمفوض، ولعل هذا ما يجعل وقوفنا إزاء مقارنة تشريحية لها أمراً معقولاً، ولكن هذه الوقفة العابرة هناك تعني تشريحها، ولو جزئياً، ما دام أن بعض اللسانيين المعاصرين مثل جورج مونان صرّح بأنه يوجد مائتا تعريف مختلف، على الأقل، للجملة¹¹، ولكنها ستسعى إلى تقريبها في خمسة أصناف من التعريفات الحدسية فقط:

أ) توصف جملة بأنها ملفوظ تامّ من وجهة نظر لسانية:

أ- 1) وَرِثْنَا الْمَجْدَ عَنْ آبَاءِ صُدُقٍ أَسَانًا فِي دِيَارِهِمُ الصَّنِيعَا

أ- 2) إِذَا الْمَجْدُ الْقَدِيمُ تَوَارَثْتَهُ بُنَاةُ السُّوءِ أَوْشَكَ أَنْ يَضِيعَا

حيث الأول من (أ- 1) جملة تامة أو ملفوظ تامّ، في حين أن الشطر الأول من

(أ- 2) ليس جملة تامة، إلا بإضافة الشطر الثاني كله إليه، بينما يمكن

الاستغناء عن الشطر الثاني من (أ- 1) بالنسبة للشطر الأول من البيت نفسه

(أ- 1)، وفي البيت:

أ- 3) أَوَانِسُ، أَمَّا مَنْ أَرْدَنَ عَنَاءَهُ فَعَانِ، وَمَنْ أَطْلَقْنَهُ فَطَلِيقُ

توجد ثلاث جمل أو ثلاثة ملفوظات تامة:

أ- 3- 1) أَوَانِسُ (خبر المبتدأ محذوف، أي هُنَّ أَوَانِسُ)

أ- 3- 2) أَمَّا مَنْ أَرْدَنَ عَنَاءَهُ فَعَانِ

أ- 3- 3) وَمَنْ أَطْلَقْنَهُ فَطَلِيقُ

خلافاً لقول آخر:

أ- 4) فَإِنْ تَنَجَّ مِنْهَا يَا حَزِيمُ بَنَ طَارِقٍ فَقَدْ تَرَكْتَ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَعَا

لو حذف "بَلْقَعَا" لما كانت الجملة تامة، رغم وجود جواب الشرط قبلها، وذلك

بسبب التأنيث الساكنة العائدة على الفرس فيما سبق قبل هذا البيت.

ب) توصف الجملة بأنها وحدة نغمية *unité mélodique* بين وقفتين

أو توقفتين، كقوله تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ

رَبِّكَ فَحَدِّثْ)، حيث توجد ثلاث وقفات أو استراحات بين الجمل الثلاث:

ب- 1- 1) فَأَمَّا الْيَتِيمَ، فَلَا تَقْهَرْ

ب- 1- 2) وَأَمَّا السَّائِلَ، فَلَا تَنْهَرْ

ب- 1- 3) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ

وفي قوله (الشاعر):

ب- 2) نَطِيعَ نَبِيِّنَا، وَنَطِيعَ رَبِّأُ هُوَ الرَّحْمَنُ، كَانَ بِنَا رَوْوَفَا

أربع جمل:

ب- 2 - 1) نطيع نبينا

ب- 2 - 2) ونطيع رباً

ب- 2 - 3) هو الرحمن

ب- 2 - 4) كان بنا رؤوفاً

وفي قوله:

ب- 3) قليل عائدي، سقم فؤادي كثير حسدي، صعب مرامي

أربع ملفوظات (جمل) تامة، لوجود وحدة نغمية بين كل ملفوظ وآخر:

ب- 3 - 1) قليل عائدي

ب- 3 - 2) سقم فؤادي

ب- 3 - 3) كثير حسدي

ب- 3 - 4) صعب مرامي

ج) توصف الجملة بأنها قطعة segment من السلسلة الكلامية مستقلة أو متحررة من الناحية السانتكسية (النحوية)، ويحال هذا التحديد الحدسي للجملة إلى بلومفيلد الذي كان يصرح بأن الشكل اللساني المستقل هو ذلك الشكل غير المدرج بمقتضى أي بناء نحوي كان في أي شكل لساني أكثر سعة، وبعبارة أخرى إن الجملة بوصفها ذلك المؤلف الذي لا يكون مركباً أو مؤلفاً لمركب أو مؤلف أكثر رحابة، هي أكبر وحدة للوصف النحوي.

ومما يجب أن نلفت النظر إليه في هذه النقطة الثالثة أن هذا التصور الحدسي للجملة هنا، لا يصدق على كل اللغات، وهذا أحد الأخطاء الفادحة التي يقع فيها بعض اللسانيين غير المحترزين، فأية لغة طبيعية أقل مرونة من أن تخضعها لممارسات مقارنة تعسفية خارج أرومتها المشتركة بوجه أخص، بمعنى أنه ما يوجد من صلة دلالية أو منطقية في جمل تابعة للغة، ليس بالضرورة أن ينسحب على جمل في لغة أو لغات أخرى، وحتى إذا كنا لا نتصور خلو لغة من ظواهر متشابهة، فإن

ممارستها شيء آخر، أي متعلق بها وحسب، فلماذا لم يجزم زهير جواب الشرط في قوله مثلاً:

ج- 1) وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ ؟
"وإنما رَفَعَ يَقُولُ، وهو جواب الجزاء على معنى التقديم عند سيبويه، كأنه قال: يقول إن أتاه خليل، وعند الكوفيين على إضمار الفاء"¹².

فكلا التأويلين لرفع فعل جواب الشرط (يقول) تأويل دلالي، ولكنه لا يعدم اعتبارات نحوية تُشعِّع بظلالها العامّ المتداعي بين عناصر الجملة كلها، من ذلك أن جواب الشرط (يقول) يصلح لأن يكون شرطاً، وذلك ما يريده سيبويه، ولا فرق في الجانب الدلالي، وكذلك الكوفيون على حقّ، ما دام أن الجواب صالح لأن يكون شرطاً، ومن ثم فاقتران جواب الشرط بالفاء هنا ليس واجباً، ولكن تأويل سيبويه أوضح وأنصح من تأويل الكوفيين، لأن اقتران الجواب بالفاء قاعدته عامة ومحدّدة في ثمانية مواضع¹³.

أجل، لا تُقَصِّى الإحالات الدلالية لتأويل الجمل النحوية، فإنك لا تدرك المعنى الحقيقي لها إلا بتصورها آلية فعلية تقودك إلى فضاء الأمان الدلالي لِمَا تريد أن تصل إليه، وخاصة فيما يتعلق باستقبال المرسلات التي لا سلطة لنا على إرسالها واستقبالها في الوقت نفسه، ولربما تحتمّ عليك أن تحيل إلى عناصر بلاغية وظواهر "فَوْمَقِيَّة"، لتفهم جملة أو جملاً فهماً سليماً:

ج- 2) أصدقي يودّ أنّي أساءُ ؟ وعدوي يُظنّ فيه الوفاء ؟

ج- 3) عكس الحال، لا محالة لكن ربما أنجد الغريق الماء

فأنت لا تفهم:

ج- 2- 1) أصدقي يودّ أنّي أساءُ ؟

فهماً صائباً إذا لم تراع فحوى الاستفهام مع النبر والتنغيم في أداء "أصدقي" نبراً وتنغيماً ممدودين على الدال والقاف، وكأنك تتعجب، إلى جانب نبر السنين نبراً طويلاً على سبيل الاستغراب، والأداء نفسه ينطبق على:

ج- 2- 2) وعدوي يُظنّ فيه الوفاء ؟

والبيت مؤلف من جملتين تامّتين، في حين أنّ (ج- 3) يشمل جملاً ثلاثاً ممزوجاً بعضها في بعض:

ج- 3 (1) عكس الحال ← محال بها إلى ما تقدمها

ج- 3 (2) لا محالة ← ذات صلة دلالية ونحوية ب (ج- 3 (1)

ج- 3 (3) لكن ربما أنجد الغريق الماء

فالعنصر (لكن) في (ج- 3 (3) عطّلت وظيفته النحوية اجتزاءً بوظيفته

الدلالية، كقول الشاعر:

ج- 4 (4) فَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

فهي (لكن) تفيد في (ج- 3 (3) الاستدراك فقط.

والجمل الموضوع بعضها في بعض تتبادل التدايعات الدلالية بين جملة وأخرى تبادلاً لا يجعل الواحدة منها تستغني عن الأخرى، غير أن هذه التدايعات تأتي عفوَ الخاطر، ولذا فهي أكثر ما تلاحظ على ألسنة الناس في اللغات الطبيعية، ويمكن أن تُلَاكَ بين البلغاء والفصحاء الذين لا يتشدّقون الكلمات تكلفاً، ومع ذلك، فإن هذا التدايعي الأخير أكثر وروداً في اللغة الخطية منه في اللغة المنطوقة مباشرة.

(د) توصف الجملة بأنها وحدة لسانية تتضمن مسنداً ومسنداً إليه، والمسند إليه لا يكون دائماً بالمعنى النحوي التقليدي، بل يقصد به الوظيفة السانتكسية للقطعة التي تُحَيِّنُ المسند، وتؤلّف معه ملفوظاً أدنى، فالجملتان الفرنسيّتان¹⁴:

د-4-1 le soir tombe ← المساء أقبل

د-4-2 il neige ← الثلج يسقط

لهما وظيفة المسند إليه، غير أن العلاقة مسند إليه / sujet / مسند / prédicat غير قابلة للتمثل ب: sujet / verbe (مسند إليه / فعل)، لأن عبارة المسند إليه le sujet تشير إلى علاقة سانتكسية يجب اعتبارها لسانيا غير ملائمة للتعريفات الدلالية التي بحسبها أن المسند إليه le sujet يدل على كائن أو شيء يقوم بفعل أو يستقبل وصفاً أو أهلية بواسطة فعل، ومع ذلك نوكّد على مراعاة ضوابط كل لغة على حدة، وأما سيبويه، فلم يقل إلا هذا، حين أشار في مستهل كتابه إلى المسند

إليه والمسند، معتبراً هذين العنصرين أدنى ما يكون لتأليف جملة أو ملفوظ، مشيراً بوضوح إلى العلاقة السانتكسية التي تربط كل مسند إليه بمسنده، ممثلاً لها بعدة جمل وتراكيب، مشبهاً المسند إليه بالواحد في أول العدد، أو النكرة قبل المعرفة (شجرة ← الشجرة) مما يدل على أن الرجل أدرك، عن قصد أو غير قصد، التقطيع المزدوج الأول التي لهجت به اللسانيات الوظيفية.

هـ) توصف الجملة بأنها ملفوظ كل العناصر، فيه ترتبط بمسند وحيد أو عدة مسندات متناسقة، مثلما صرح بذلك مارتني، أي المسند le prédicat (أو الخبر أو المحمول) غير معيّن قبلياً، لكنه مستخلص من التحليل، إنه العنصر الذي لا يمكننا أن نحذفه دون أن نمسّ استقامة المرسلة، فالجملة إذاً معرفة وظيفياً من خلال تماسكها السانتكسي الداخلي، لا من قبل معايير دلالية أو نغمية¹⁵.

ونحن إذا كنا نقبل الشق الأول من النص السابق فإننا لا نقبل الشق الثاني كلياً منه، لأن اللغات غير متشابهة تعاملاً مع المسند، فقد يحذف في لغة كالعربية وجوباً، ودون مسّ سلامة المرسلة أو الخطاب، وفي مواضع حددها النحاة العرب في أضراب:

(1-1) لولا البحرُ ما كان البرُّ

(2-1) لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يُعرف طيبُ عرفِ العود

(3-1) لعمري، وما عمري عليّ بهيّن لقد نطقتُ بطلاً عليّ الأقارُع

(4-1) كل امرئ وبصمته

(5-1) فأكثرُ ما تلقى الفقيرُ مدهناً وأكثرُ ما تلقى الغنيُّ مرأياً

(6-1) مقتي الإنسان خاملاً

وأنت ترى الخبر أو المسند محذوفاً وجوباً في التراكيب السابقة، دون أن

تُمسّ سلامة المرسلة:

1 - 1) لولا البحر (موجود) ...

1 - 3) لعمري (الخبر محذوف وجوباً تقديره قسمي) ...

1 - 4) كل امرئ وبصمته (مقترنان)

1- 5) فأكثر ما تلقى الفقير مدهناً

حيث المسند إليه (أكثر) اسم تفضيل مضاف إلى مصدر مؤول (ما تلقى)، وبعد المفعول (الفقير) حال لا تصلح أن تكون خبراً لاسم التفضيل المشار إليه، ولكنها أغنت عن ذكر المسند وجوباً.

1- 6) مقتي الإنسان خاملاً

أي مقتي الإنسان خاملاً حاصل، ولكن وجود الحال (خاملاً) أغنى إحصار المسند للمسند إليه.

ما أومأنا إليه يجعلنا نتمسك أكثر فأكثر بالرؤى القائلة بأن الجملة قطعة أو وحدة لغوية قياسية قائمة بنفسها، ومتمتعة بالاستقلال السانتكسي، ومؤلفة من عناصر متميزة، غير أن هذا التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار علاقات بين عنصر ومجموع الجملة، ويُشير مع ذلك كيف أن الجملة تبدو محور انطباق أو نقطة اتصال بين وظيفية اللغة ووظيفية الخطاب، خاصة من لدن يسوي بين الملفوظ والخطاب أو بينهما والجملة، حتى وإن كان النحو التوليدي يعارض "جملة" بـ"ملفوظ" معتبراً أن الجملة تعود إلى الكفاءة، والملفوظ إلى الأداء، بحجة أن الملفوظ يحمل شارات لتلفظ فردي ووحيد، وربما كما دي سوسور من أكثر اللسانيين المحدثين وضوحاً، وهو يشير إلى أن الجملة هي النموذج الأفضل للتركيب أو السانتغم ناسباً إليها إلى الكلام، لا إلى اللسان "الجملة هي النمط في غاية الجودة *par excellence* للتركيب *syntagme*، غير أنها تنتمي إلى الكلام، لا إلى اللسان"¹⁶، متسائلاً: "ألا ينشأ عن ذلك أن التركيب يعود إلى الكلام؟"¹⁷، مجيباً "لا نعتقد الأمر كذلك، لأن ميزة الكلام هي الحرية في توافقات، ومن هنا يجب أن نتساءل إذاً، فيما إذا كانت التراكيب كلها أيضاً حرة"¹⁸، معللاً "تصادف أولاً عدداً كبيراً من التعبيرات التي تنتمي إلى اللسان في شكل تعابير جاهزة، يمنعنا الاستعمال من تغيير أي شيء فيها، حتى لو كنا قادرين على التمييز فيما بينها عبر التفكير، لأجزاء دلالية (ما جدوى ذلك؟ حسبك!) والشيء ذاته في تغييرات مثل *prendre la mouche* (اغتاظ)، *forcer la main à quelqu'un*

(أجبر فلاناً على)، rompre une lance (هاجم)، حتى لو كاتت ذات درجة أقل، حيث طابعها الاستعمالي المؤلف ينجم عن خصوصيات دلاليتها أو سائتْكسيها¹⁹.

ويجب أن نلفتَ نظر المتلقي إلى أننا لم نسعَ هنا للحديث عن تشريح الجملة وأضربها ومستوياتها، بل سعيئنا فقط سعياً استطرادياً، لَمَّا رأينا نَدَاخَلَ مفهومها بمفهوم الملفوظ والخطاب والتحليل إلى مقومات مباشرة، وإلا، فإن الطموح للحديث عن الجملة داخل قضايا لسانية متشابكة وملتبسة ضرب من الأوهام.

7 التحليل اللساني للملفوظ (تطبيقات): ومما يمكن أن نتوافق فيه أن

الملفوظ غير التلفظ، فالأول كل قطعة في سلسلة كلامية موجودة بين انقطاعين:

(1) إمّا انقطاع يحسن السكوت عليه، كما قال بذلك النحاة القدماء، من

بينهم العرب.

(2) وإمّا انقطاع ناجم عن تبديل المتكلم، والذي لم يُتَحَقَّق من هُوِيَّتِهِ

بعد، أو كان مُحَلَّلاً أو مُحَقَّقاً منه في الجمل:

1. ويومَ دخلتَ الخدرَ خدرَ عُنْبِرَةَ فقالت: لك الويَّلاتُ، إنَّكَ مُرْجَلي
2. تقول، وقد مال الغبيط بنا معاً عَقَرْتَ بعيري، يا امرأ القيس، فانزِل
3. فقلت لها: سييري وأرْخى زِمَامِهِ ولا تُبْعِدِينِي مَن جَنَّاكَ المُعَلَّلِ
4. إذا ما الثريا في السماء تعرَّضْتَ تعرَّضَ أثنَاء الوشاح المُفَصَّلِ
5. فجنَّتُ، وقد نُضَّتْ ليوم ثيابها لدى السُّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ المتفضِّلِ

فقالت: يمينُ الله الأول في (1) يحسن السكوت عليه، ولكنه ملفوظ غير تام

بذاته ولا بحسن سكوته، إلا بإضافة ملفوظ الشطر الثاني من البيت ذاته، ومن ثمَّ، فإن التبليغ الكامل يقتضي هنا ملفوظين موسَّعَيْن متلازمين، لا فرق بينهما، وبين ملفوظات مثل: أخرج، تعال، صه، أخاك! أف، ... وهذه ملفوظات أحادية، أو ملفوظات ثنائية، طَفَح الكيل، احمرَّ البُسْر، نُؤُومُ الضُّحى، صَمَى الصيدُ (مات وأنت تراه)، زيد قائم، ... أما قوله:

6. وجيدٍ كجيد الرُّثْمِ، ليس بفاحشٍ إذا هي نصَّتهُ، ولا بمُعْطَلٍ

فيمكن الاجتزاء فيه بـ"وجيد كجيد الرئم"، وما زاد عليه تلوين وزحرفة له، والأمر ليس متعلقاً بوصف العنق، بل بدلالة التعلق بترائبها المصقولة (وهو موضع القلادة)، نافياً عنه أي عيب كربه منظره، بما في ذلك عدم تعطيله من الحلي الذي يزيده زينة وجمالاً، ... وعليه فالبيت (7) مكوّن من أربعة ملفوظات بعضها متبوع وآخرها تابع:

- (أ) وجيد كجيد الرئم ← متبوع
(ب) ليس بفاحش ← تابع
(ج) إذا هي نصته ← تابع
(د) ولا بمعطل ← تابع

ودرجات التبعية واحدة ما بين الملفوظات الثلاثة (ب، ج، د)، لأن أحداً منها

لا يدعي أفضلية أو أكثر أهمية من صاحبه، لأننا نستطيع أن نعيد التركيب:

أ + ب (وجيد كجيد الرئم، ليس بفاحش)

أ + ج (وجيد كجيد الرئم، إذا هي نصته)

أ + د (وجيد كجيد الرئم، لا (أو غير) معطل)

دون إخلال بالكل في (7)، ويحذف العناصر المكررة، إن وُجدت (هنا

العنصر أ)، نعود إلى الملفوظات الأصلية: أ + ب + ج + د أي البيت (7) كله.

غير أن الملفوظات لا تتم دوماً، بل إطلاقاً، بنسق بنيوي سطحي متشابه، وإذا

اكتفى المتكلمون على مستوى لغة واحدة بملفوظات متماثلة مشتركة، ولو قدّر

لمثل هذا الوضع أن يحدث، لحلت اللغة محلّ الكلام، وانثنى منها ساحل

المجاز، وقدرة المتكلم على الخلق والإبداع، ليتحول إلى مسجّلة ببغاوية يردّد

ملفوظات من تقدّمه.

وقد يعترض مُطلّع على خبايا الخطاب الأدبي العربي القديم بخاصة، بأن

شعراء، ومنهم امرؤ القيس، ربما ردّدوا ملفوظات بعينها، في لهوهم، وصيدهم

ووصفهم، وفخرهم، ... متناصين داخلياً مع أنفسهم، بل ناسخين خطابات بعينها، وإذ

نثمن هذا الاعتراض الذي تدعّمه تراكيب متفاوتة الندرة أو الكثرة بين هذا

وذلك، فإن المقام ليس مقام تعليل وتحليل هنا، وكل ما يمكن أن نشير إليه أن هؤلاء لم يكونوا يعبئون بما قالوا، ولا بما يقولون، مادام أنهم كانوا يصرون عن سجية، ويتراسلون شفهيًا، أضف إلى ذلك أن الغرض المتكرر مرة أو مرات في بيئة سطحية مغلقة هو الذي كان يحدّد تراكيب لغوية وصورية بذاتها، كما أن الطبيعة الإنسانية البريئة من الرياء والنفاق ومن كل قيود سياسية ودينية واجتماعية، كانت تتحرك داخل تلك النفوس المبدعة تحركاً حراً غير مكترثة بترداد الصورة نفسها، والمفوظ ذاته، كلما تكرر الشعور أمام حدث بعينه.

أياً كان الأمر، فإن البيت (1) مؤلف من ثلاث مجموعات: أ + ب + ج بحيث لا ينسحب عليها ما انسحب على عناصر مجموعات (7)، والظاهر للعيان أن هذه المفوظات:

أ ← ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

ب ← فقالت: لك الويلات

ج ← إنك مُرجلي

ملفوظات متداخلة، ولكنها غير متلازمة، لأنك تستطيع أن تكتب:

أ + ب، ب + ج (إلى حدّ ما)

ولكنك لا تستطيع أن تكتب مثلاً:

أ + ج (ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة، إنك مرجلي)

وأما البيت (2)، فملفوظاته بقدر ما هي أقلّ تلازماً، فهي أكثر ترابطاً، وكلا الأمرين مشفوع بتحريك أكثر حرية على مستوى الجزء والكل، والعلة في ذلك راجعة إلى المفوظ "وقد مال الغبيط"²⁰ بنا معاً الذي يكاد يشكّل وحدة دالة مستقلة، على الرغم من أنه مؤلف من ثماني وحدات صغرى دالة (مونيومات): و (1) قد (2) مال (3) الـ (4) غبيط (5) بـ (6) نا (7) معاً (8).

ولذلك نعدّها هنا ملفوظاً شبه مستقل، إذ جملة (وقد مال ... معاً) حالية، والعنصر (مع) ذو الوظيفة النحوية المتعددة، وُظّف هنا اسماً نُصب على الظرفية (في زمان واحد)، وربما يحتمل النصب على الحال، أي مال الغبيط (1) بنا

مُحْتَمَعَيْنِ (أنا وعنيزة)، وكل ملفوظ على هذا النحو ملفوظ شبه مستقل سواء وجد في نهايته اسم منصوب على الظرفية أو الحال أم لم يُوجَدْ، كما هو الشأن في ملفوظ "وقد نُضَّتْ لنوم ثيابها" في (5)، أو كقوله الآخر:

7. وقد أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

حيث نستطيع أن نكتب كتابة بسيطة:

(أ) وقد أَعْتَدِي

(ب) وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا

(ج) بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

ثم كتابة مركبة:

أ + ب

أ + ج + ب

ولكننا لا نستطيع أن نركب:

ب + أ + ج، ولا: ج + ب + أ، إلخ.

أما البيت (2)، فعلاوة على الملفوظ شبه المستقل آخره إنه "يا امرأ القيس"، ومن

ثم يمكن كتابة الملفوظات وفق مجموعات أكثر دينامية من (8) مثلاً:

(أ) تقول، وقد مال الغبيط بنا معاً

(ب) تقول عقرت بعيري، وقد مال الغبيط بنا معاً

(ج) تقول عقرت بعيري فانزل

(د) تقول، يا امرأ القيس فانزل

(هـ) تقول فانزل، يا امرأ القيس، عقرت بعيري، وقد مال الغبيط بنا معاً

(و) تقول يا امرأ القيس عقرت بعيري

(ز) تقول يا امرأ القيس، وقد مال الغبيط بنا معاً، فانزل.....إلخ

ولكننا لا نستطيع أن نكتب مجموعتين معاً ولا أكثر، حيث كل مجموعة

مستقلة بذاتها، ولا تقبل أي تعايش مع سواها، سواء طال أم قصرت، ولو أردت أن

تعرف السبب لهداك إليه الفعل (تقول) ذو الوظيفة الأحادية، والمشكّل محوراً تتطلق

منه الملفوظات انطلاقاً بما تشاء بعده، لا قبله، فهو لا يقبل تموقعاً في غير الموقع الذي يتواجد فيه، ولذا على الرغم من دينامية ملفوظات (2)، فإنها مقيّدة ومشدودة إليه، فالفعل هنا شبه وتد لا يتزعزع شدّت إليه حبالاً مدى امتدادها مرتبط بموقعه، ولو أمكن حذف الفعل "تقول" من (2)، لأمكن ضم مجموعة أو أكثر إلى بعضها بعضاً.

والأمر لا يتعلق بهذا النحو من سائر الملفوظات التي لا تُحصَى، بل بكل ملفوظ تصدّره فعل، وتحلّله ملفوظ أو أكثر، إذا كان ذا نزعة ذاتية:

8. وقد أَعْتَدِي، والطيرُ في وُكُنَاتِهَا وماءُ الندى يَجْرِي على كلِّ مِذْنَبٍ (21)

9. بمنجرٍ قِيدِ الأوابدِ لِأَحْسُهُ طِرَادُ الهوادي كلِّ شَأْنٍ مُعْرَبٍ (22)

ونظراً لوجود واوين حاليّتين في (9)، فإنه لا يمكن لنا أن نكتب أكثر من:

(أ) وقد أَعْتَدِي، والطيرُ في وُكُنَاتِهَا

(ب) وقد أَعْتَدِي وماءُ الندى يَجْرِي على كلِّ مِذْنَبٍ

(ج) وقد أَعْتَدِي وماءُ الندى يَجْرِي على كلِّ مِذْنَبٍ، والطيرُ في وُكُنَاتِهَا

لكن (ج) لا تخلو من خلل ما، إذ تكاد الواو الحالية الأولى تفقد وظيفتها المنوطة بها لتؤول أكثر فأكثر إلى ناسقة، ما يدل على قوة تموضعها الذي لا تأبى دونه بدلاً، وهذه الظاهرة، أحسب أنها عامة في كل ملفوظ جاء على هذا المنوال، لأنه لا يمكن للملفوظ كهذا أن يتتابع فيها وظيفتان من نوع واحد، يكفي الملفوظ منهما وظيفة واحدة، إذ لا يمكن أن تقول:

وقد أَعْتَدِي والطير في وُكُنَاتِهَا تجري على كل مِذْنَبٍ.

ومن ثمّ، فليس أمامنا أكثر من خيارَي (أ)، (ب) من البيت (9).

ولذا، فمن الأفضل في مثل هذه الحالة أن نضرب صفحاً عن كون الملفوظ

تاماً أو غير تام، ثم ننحو إلى إعادة تركيب على الأنحاء الممكنة:

(أ) وقد أَعْتَدِي ← تام

(ب) والطير في وُكُنَاتِهَا ← غير تام

(ت) وماء الندى ← غير تام

ث) يجري على كل مذنب ← تام

أي: أ + ب، أ + ج، أ + ج + د

والفعل الوتديّ (أعتدي) لا يسمح بكتابة:

ج + د

على الرغم من أن الحدّين يشكّان ملفوظاً تاماً نحويّاً ودلاليّاً، وهذا يلفت نظرنا إلى أن المستويين النحوي والدلالي وحدهما لا يضطلعان، وفي كل حال، بوظيفة التبليغ والخطاب اصطلاحاً منطقيّاً، إذا كانا مشدودين إلى وتد محوري ثابت في الصدارة.

وأما (3)، فيمكن استقراء ملفوظاته:

أ) فقلت لها

ب) سيري

ج) وأرخی زمامه

د) ولا تبعديني من جَنَّاك المَعْلَل

على النحو:

أ + ب + د، أ + ج + د

وأنت ترى أن (أ) الممثل للفعل الوتد عنصر ثابت تُشَدُّ إليه سائر

الملفوظات، ولا يمكن لك أن تكتب:

أ + د (أي ملفوظ خبري + ملفوظ إنشائي)

فضلاً عن استطاعتك كتابة:

أ + ج (لأنَّ العَلَّتَيْنِ سَيَّانِ)

وأما البيت (4)، فظاهره وباطنه كلاهما لا يعدو أن يكون أكثر من

ملفوظ لوجود صورته البليغة المقحمة في بناء شرطي بإذا بعدها فاعل مقدّر، دلّ

استعمالها على التحقق من وقوع الشرط، وأما جوابها فالفاء التي اقترنت بالفعل

"جئت"، ولذلك، فإن ملفوظات (4) و (5) متداخلة ومتلازمة بدرجة يصعب، بل

يستحيل عليك أن تقطع ملفوظاً عن صنوه في (4) و (5).

كان أمر فصل ملفوظات (4) عن (5) أول العكس أكثر مرونة، لو جاء الفعل "جئت" غير مقترن بجواب شرط إذا، لكن الاقتران قلص تعدد الملفوظات، ومنعها من الاستقلالية النسبية، فالملفوظ الوحيد شبه المستقل "وقد نضت لنوم ثيابها" منعت استقلاليتها بسبب جواب الشرط (الفاء) المقترن بالفعل "جئت"، بل تمعننا يكشف لنا استحالة تصور ملفوظ بكيفية أخرى غير الكيفية التي ورد بها، سواء اقترن الفعل "جئت" بالفاء أم لم يقترن.

وركزت على استعمال "الملفوظ" بدل "الجملة" قصداً، لا سهواً أو خطأً، لذهابنا ما ذهب إلى اللسانيات الحديثة، من أن الجملة ترجع إلى اللغة، كما رأينا عند دي سوسور، أو إلى الكفاءة لدى شومسكي، وهو ما يعادل اللغة عند الأول، وأن الملفوظ يعود إلى الكلام الذي يساوي الأداء أو الانجاز لدن شومسكي.

ما تلفظ به امرؤ القيس في ساعة، ويوم، وشهر، وسنة من ملفوظات:

أ - 1) وقد أعتدي، والطير في وكناتها

أ - 2) بمنجرد قيد الأوابد

أ - 3) له أيطلاً ظبي، وساقاً نعامة

أ - 4) فعن لنا سرب كأن نعاجه عذارى دوار في الملاء المدبيل

أ - 5) فعادى عداء بين ثور وبعجة

أ - 6) كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حنأ بشيب مرجل

أ - 7) وأنت إذا استدبرته سد فرجه بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

.....إلخ

مختلف اختلافاً جذرياً عما تلفظ به امرؤ القيس من ملفوظات في ساعة،

ويوم، وشهر، وسنة:

ب - 1) وقد أعتدي، والطير في وكناتها

ب - 2) بمنجرد قيد الأوابد

ب - 3) له أيطلاً ظبي، وساقاً نعامة

ب - 4) فبيننا نعاج يرتعين خميلة كمشي العذارى في الملاء المهذب

ب - 5) فعادى عداء بين ثور ونعجة

ب - 6) كأن دماء الهاديات بنحره عَصَاة حِنَاءٍ بِشَيْبٍ مُخَضَّبٍ

ب - 7) وأنت إذا استدبرته سدَّ فرجهُ بضافٍ فَوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَصْهَبِ

وحيث الجملة مبدئياً ترجع إلى اللغة، حسب دي سوسور، وهو ما يعادل الكفاءة عند شومسكي، والمفوض يعود إلى الأداء أو الإنجاز لهذه اللغة أو الكفاءة، وهو ما يقابل الكلام لَدُنْ دي سوسور، فإن ما يُلاحظ أو يبدو لنا تكراراً بين:

(أ - 1 وب - 1)، (أ - 2 وب - 2)، (أ - 3 وب - 3)، ...

ما هو إلا سقوط حرّ ناجم عن حرية الوقوع أو التوارد لهذه المفوضات المتميّزة لجملة أو جمل بعينها، لأن مفهوم الجملة، كمصطلح غامض حتى الآن، أكثر تجريداً من مفهوم المفوض، طالما أن هذا الأخير مرتبط بإنجاز المتكلم، ولا يتعدى حدود الكلام قصر أم طال، في حين أن ما يدعى الجملة المرتبط باللغة مفهوم واسع يتجاوز طاقة البرهان العقلي لأي لسانی، ولا نبالغ، بهذه المناسبة، إذا ما ألمحنا إلى إشارة سيبيويه الذكوية العرَضِيَّة للجمال التي وضَّحها السيرافي، والتي تعني كل ما اضطر إليه المتكلم على حساب القواعد اللغوية العامة، وهذا موضوع آخر.

ولذا، فإن السقوط الحرّ للمفوضات متشابهة لا يفيد أن المتلفظ في زمان ومكان، يتلفظ من أجل أن يكرّر المفوض نفسه في زمان ومكان لاحقين، وإلا عملنا على حذف الكثير من هذه التكرارات، وهنا علاوة على اعتدائنا السافر، فإننا لا نحذف إلا أفعالاً وأعمالاً تَمَّ فعلها وإنجازها، بمعنى أنه لا يمكنك أن تلغي المفوضات من (أ - 1) إلى (أ - 6) أو العكس، أو أكثر من ذلك أن (أ - 1) و(ب - 1) تكرر في:

ج - 1) وقد أَعْتَدِي، والطيرُ في وُكُنَاتِهَا بمنجرد عِبَلِ اليَدَيْنِ قَبِيضٍ

وأحسب أن وصف الشيء مكرراً أدلّ دلالة على القدرة الإبداعية، إذا صدر عن شعور صادق، ونُسج بأداءات طَبِيعَةٍ طَبِيعِيَّةٍ، إذ المبدع ليس ملزماً بعقد ولا عهد مع ما يتلفّظه أو يصفه قبلياً لئلاً يتلفّظه أو يصفه بعدياً، فما تكرر وصف البرق

عند امرئ القيس مثلاً إلا تكرر لظاهرة البرق نفسها، ومثله سائر الأغراض، ثم لا ننسى أيضاً أن شاعراً مثل امرئ القيس يصدر عن عفو خاطر، والمتكلم العفوي لا يشعر ببناء ملفوظاته، فضلاً عن أن يكون على درجة من الوعي إزاء ما سبق له أن تلفظ به.

وما أوردناه من ملفوظات، لم تُراع فيه خصيصاً الدلائل البيانية، والصورة المجازية، وبدا ذلك التوارد جلياً بين:

(3 - أ)، (4 - أ)، (6 - أ) و (3 - ب)، (4 - ب)، (6 - ب)

وما ينطبق على الملفوظات التي لا تشمل صوراً ينسحب على تلك التي تشتملها، ولا فرق، لأنه من الغفلة بمكان أن نفكر في تصور ملفوظ ورد على نحو مخالف لما نُسج به.

فالمتكلم بعفوية خاطره، وبراعة خطابه، ما كان ليَجُول بخلده شعور بالتقزز أو السقوط اللذين يُعَمَز بهما الرجل الكريم، وهو يردّد صوراً بيانية بعينها:

د - 1) كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حناء بشيبٍ مُفَرَّقٍ

د - 2) كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حناء بشيبٍ مُرَجَّلٍ

د - 3) كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حناء بشيبٍ مُخَضَّبٍ

أو ينحو إلى انتهاز صور في غاية البساطة من محيطه الثقافي والاجتماعي والديني المعيش، غير ميال بتفاهته أو صغر بعده في عيون، وأهميته وكبر مداه في عيون أخرى:

هـ - 1) تضيء الظلام بالعشاء كأنها منارة مُمَسَى راهبٍ مُتَبَلِّلٍ

هـ - 2) يضيء الفراش وجهها لضجيعها كمصباح زيتٍ في قناديل دُبَالٍ

هـ - 3) نظرت إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ

هـ - 4) سَمَوْتُ إليها بعدما نام أهلها سُمُوَّ حَبَابِ الماءِ حالاً على حالٍ

كان شاعرنا يَعْجُنُ صورته عَجْناً مما يسكن ويتحرك، ويبدو ويختفي، ويدوم ويزول، ليصنع من ذلك كله أو بعضه ملفوظاته البيانية التي يريد

يُحَسِّدُ مَجْرَدَهَا، وَيَقْرَبُ مَبْعَدَهَا، وَيُحْضِرُ مَا غَابَ أَوْ خَفِيَ مِنْهَا، فَهُوَ لَا يَجِدُ حَرْجاً فِي أَنْ يَشْبَهَ قَطَاةَ فَرَسِهِ أَوْ مَوْضِعَ الرَّدِيفِ مِنْهَا خَلْفَ الْفَارَسِ لِإِشْرَافِهَا بِمَوْخِرِ فَرَخِ النِّعَامَةِ:

و - 1) وَصُمُّ صِلَابٌ مَا يَقِينُ مِنَ الْوَجَى كَأَنَّ مَكَانَ الرَّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَأْلِ وَلَا يَشْعُرُ بِأَدْنَى غَضَاضَةٍ، إِذَا مَا شَبَّهَ فَرَسَهُ (الْعِجْلَزَةَ) فِي صَلَابَةِ لِحْمِهَا وَضُمُورِهَا بِالْهَرَاوَةِ (الْعَصَا) الْمَتَّخِذَةَ آلَةً مِنْ آلَاتِ الْحَائِكِ مُضِيفاً إِيَّاهَا إِلَى الْمَنَوَالِ:

و - 2) بِعِجْلَزَةٍ قَدْ أَثْرَزَ الْجَرِي لِحْمَهَا كَمِيتٍ كَأَنَّهَا هِرَاوَةٌ مِنْوَالٍ

إن المتكلم الطبيعي مثلما يصنع ملفوظات دون عناء، ولا حتى شعور بها، وهو يبليغ مرسله ما، فالأمر ذاته بالنسبة للملفوظات البيانية التي كانت تتساب من بين شفاهه انسياب أي ملفوظ خالٍ منها، ومن ثم فإن أي ملفوظ لا يفكر فيه قبلياً ولا بعدياً، وكل ما في الأمر، أن مسألة توليد الخطاب عنده كانت تتوقف على دواعي هذا الخطاب، وكلما حضر، تواردت معه، وفي الآن نفسه، بنية ملفوظه، التي لم يكن لأحد منهما سلطان على الآخر، إلا سلطان الفضاء الثقافي، والعادات الكلامية.

وما أشير إليه أعلاه، لا يوحي بالنقص من جهود مبدع طبيعي، ولكن ما كان له أن يتلفظ إلا بما تلفظ، ليس كآلة، ولكن كموهبة فطرية خلاقة ذات مميزات فردية، تشترك جماعياً، وتنزع إلى الاستقلالية فردياً، حتى كأنما كل ما هو فردي جماعي، وكل ما هو جماعي غير فردي:

- | | |
|---|--|
| ز - 1) أَيَقْتُلُنِي، وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي | ومسنونة زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ؟ |
| ز - 2) وَلَيْسَ بَذِي رُمَحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ | وليس بذي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ |
| ز - 3) أَيَقْتُلُنِي، وَقَدْ شَعَفْتُ فَوَادَهَا | كَمَا شَعَفَ الْمَهْنُوَّةَ الرَّجُلُ الطَّالِي؟ |
| ز - 4) كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابَساً | لدى وكرها العُنَابِ، وَالْحَشْفُ الْبَالِي |
| ز - 5) فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ | كفانسي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ |
| ز - 6) وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ | وقد يدرك المَجْدُ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي |
| ز - 7) وَمَا الْمَرْءُ مَا دَامَتْ حَشَاشَةُ نَفْسِهِ | بمُدْرِكِ أَطْرَافِ الْخَطْبِ وَبِوَالِ أَلِ |

وفعالاً، فإننا لا نعثر على خطاب جماعي يمثل بشكل من الأشكال، خطاباً فردياً، وعلى العكس من ذلك، كثيراً ما نصادف خطابات فردية يدافع بها عن الجماعة، هل الفرد أحوج إلى الجماعة منه إلى نفسه أم الجماعة أحوج إلى الفرد منها إلى نفسها؟ إنها لفارقة عجيبة، بيد أن هذه المفارقة لا تلبث أن تتلاشى، إذا ما علمنا أن العنصر تابع لمجموعة، وأن لكل عنصر منها قيمة مختلفة في درجاتها عن العنصر الآخر، ولكن أحداً لا يقوم بدون الآخر، فضلاً عن أن يقوم مقامه.

إن عَمَرُو بَنَ كُثُومٍ، وهو يقول:

ح - 1) وَأَنَا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا مُقَدَّرَةٌ لَنَا وَمُقَدَّرِينَا

ح - 2) وَرَاجَعْتُ الصَّبَا وَاشْتَقْتُ لَمَّا رَأَيْتُ حُمُولَهَا أُصْلًا حُدِينَا

إنما تدل ملفوظاته في (ح - 1) دلالة عامة تنطبق على الناس سابقين ولاحقين، أيا كانت صفاتهم وطبقاتهم، فهومومهم هموم إنسانية كلية، خلافاً للملفوظات (ح - 2) التي لا تخصه إلا هو، حتى وإن أوحى قوله "لما رأيت ... حديننا" ما أوحى لنا من صورة بيانية تبدو خاصة بنفسية الشاعر الآنية، ولكن بليتها قد تتوسع لتعم غيره أيضاً.

استرشادات مرجعية:

-الصحاح: الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت ط: 1984/3.

- Clefs pour la linguistique : GEORGES MOUNIN, éditions Seghers, Paris 1971.

- Dictionnaire de didactique des langues : R. GALISSON/D.COSTE HACHETTE, 1976.

- Dictionnaire de linguistique : JEAN BUBOIS, HACHETTE.

- Initiation à la linguistique : CHRISTIAN BAYLON, PAUL FABRE, éditions Ferandnathan, 1975.

1 - Dictionnaire de linguistique, p : 191 – 192 :

- يراجع مثلاً

2- Dictum بالنسبة لشارل بالي تحليل منطقي لجملة تقود إلى التسليم بالوجود لعناصر متلازمة corrélatifs في العملية مثال ذلك: المطر، شفاء، الوصول، ... ولعناصر متلازمة لتدخل المتكلم السليقي أو البلدي، وهذه العناصر تبيّن الحكم الميّال، والمشاعر المجرّبة أو المكابذة بوساطة هذا الأخير: يصدّق أو لا يصدّق، يفرح أو يندم، يريد أو لا يريد، ...

3- الكتاب 1/ ص: 23 سيبويه.

4- يقرب هذا مما يسمّى عند النحاة العرب "الفضلة".

5 - Syntaxe générale, p : 200. A. MARTINET.

6- حاولنا أن نطبّق على المنهج التوزيحي في كتابنا: التحليل اللساني البنيوي للخطاب، وخاصة من ص: 102 إلى ص: 156 دار الغرب (وهران) ط 2000/1.

7 - Dictionnaire de didactique des langues, p : 184

- يراجع مثلاً

8 - Initiation à la linguistique, p : 100 CHRISTIAN BAYLON PAUL FABRE.

9- المرجع السابق، ص: 101.

10 - Dictionnaire de la linguistique, p : 125. G. MOUNIN.

11 - Clefs pour la linguistique, p : 109. GEORGE MOUNIN

يراجع:

12- الصحاح، ج: 5 / 1897.

13- كأن يكون جملة اسمية أو فعلية فعلها أمرّي أو جامد أو مسبوق بأدوات وظيفية (لن، قد، ما، السين، سوف).

14- Dictionnaire de la linguistique, p : 312. G.MOUNIN

يراجع:

15 - Dictionnaire de didactique des langues, p : 422.

16 - Cours de linguistique générale, p : 201.

17- نفسه، ص: 201.

18- نفسه، ص: 201.

19- نفسه، ص: 201.

20- الرَّحْلُ، وهو للنساء، يُشَدُّ عليه الهَوْدَجُ (مركب من مراكب النساء مُضَبَّبٌ وغير مُضَبَّبٍ) جَمَعُهُ غُبَطٌ.

21- مذنب: سبيل الماء نحو الروضة، والندى هنا المطر بعينه.

22- لاحه السفر: غيره، الهوادي: المتقدمة السابقة، الشأو: الطلق، المغرب: البعيد، المنجرد: القصير الشعر.